تحديات بناء الدولة في افريقيا

أستاذ المادة
أ.م.د ناظم نواف إبراهيم
النظم السياسية الإفريقية

تعكس أزمة بناء الدولة الوطنية إحدى المعضلات الكبيرة للمشكلة الأمنية التي تعانيها دول القارة الإفريقية، وذلك في شكل الرواسب التاريخية التي أنتجتها مشكلة الحدود الجغرافية المتوارثة عن الاستعمار، والتي لم يراع فيها التنوّع الإثنيّ والقبليّ وخصوصية المجتمعات الإفريقية، بالإضافة إلى الصلات السياسية، والتبعية التي لا تزال تربط النُّظُم السياسية الإفريقية بسياسات الدول الاستعمارية. وقد حظيت مسألة تشكّل الدولة في إفريقيا بمناقشاتٍ وسجالاتٍ واسعةٍ في الأدبيات الإفريقية، نظراً لأهميتها، ولخصوصية تشكّل الدولة الحديثة في إفريقيا « دولة ما بعد الاستعمار».

إنّ الدولة الإفريقية الحديثة ما هي إلاّ نسخة مشوّهة عن الدولة في الغرب، وذلك راجعٌ أساساً إلى تجاهلها للبيئة الإفريقية وخصوصياتها المحلية، وقد أثبتت السنوات التي تلت حقبة ما بعد الاستعمار فشل جميع أشكال المحاكاة في بناء نموذج الدولة على الطريقة الغربية وبالشكل الذي يحقق الاستقرار والتنمية للدول الافريقية، وبدرجةٍ أكبر في المجال الدستوري . ويمكن القول في الاتجاه نفسه: إنّ المشكلات التي واجهت دولة ما بعد الاستعمار، والصعوبات التي اعترضتها في مسألة صعوبة توطين النموذج الغربيّ للدولة، راجعة بالأساس إلى غياب تقاليد دولتية (أُسس بناء الدولة) في التاريخ الإفريقي، وهو ما يفسّر رفض فكرة «الدولة» من قِبَل المجتمع، وهو الأمر الذّي أكده غورن هايدن Goren Hyden، حيث يرى أنّه- باستثناء إثيوبيا-: «لم تستطع المجتمعات الإفريقية جنوب الصحراء أن تطوّر بنفسها أنظمة دولتية».

في اعتقادنا أنّ جلّ التحديات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي متعلّقة بالفشل الاقتصادي وأزمة التوزيع وهنا قد يميز جون وايزمان John Wiseman بين ثلاث مراحل في التطوّر السياسيّ والاجتماعيّ في إفريقيا :

الأولى : وهي المرحلة المبكرة: هي سنوات تصفية الاستعمار، وبداية تحقيق الاستقلال الوطني، وقد ميزتها جملة قضايا رئيسة، من أبرزها: إشكالية بناء الدولة الوطنية، طبيعة الأنظمة السياسية، وكذا قضية تحقيق التنمية السياسية.
الثانية : حدّد مداها في من منتصف الستينيات، وإلى غاية نهاية ثمانينيات القرن المنصرم، وطبعتها ثلاثة ملامح رئيسة: التخلّي عن صيغة التعددية الليبرالية والتحوّل نحو تبنّي نظام الحزب، وتدخّل العسكر المباشر في الحياة السياسية، وأخيراً وجود أنظمة انتخابية تنافسية، سواء في الدول التي حافظت على نمط التعدّد الحزبي، أو التي اعتمدت نمط الحزب الواحد.

الثالثة: بدأت مع سنة 1989م، وشهدت تحولاً ملموساً في النُّظُم السياسية الإفريقية، حيث تمّ التخلّي عن نظام الحزب الواحد من الناحية القانونية والدستورية في صورة الديمقراطية الشكلية، وهي ديمقراطية غير حقيقية، أو ما يسميها ريتشارد جوزيف Richard Joseph باسم: «الديمقراطية الافتراضية»، ذلك أنّ الممارسة الواقعية أثبتت، وبشكلٍ لا يدع مجالاً للشك، أنّ هذا التحوّل لم يعكس الأطر النظرية المقررة في المواثيق والنصوص ومختلف الدساتير، فيما عُرف بموجة التحوّل نحو الديمقراطية في توصيف ما أُطلق عليه: «بالتحرّر الثاني» لإفريقيا . وعلى حدّ قول الباحث المتخصّص في الشؤون الإفريقية «حمدي عبد الرحمن حسن»؛ فإنّ هذا التحوّل لم يكن مؤسّسيّاً ولا فعليّاً، بل إنّ النّخب الحاكمة سعت من خلاله إلى التكيف والاستجابة للشروط التي أملتها طبيعة التحولات المعقدة والمركبة التي صاحبت مرحلة ما بعد الحرب الباردة . وفي السياق نفسه؛ يؤكد أصحاب مدرسة الاقتصاد السياسي الليبرالي الجديد: أنّ الدولة الإفريقية ما بعد الكولونيالية تتحمل مسؤولية الأزمات السياسية والاقتصادية التّي تميّز إفريقيا، فقد فشلت فشلاً ذريعاً في وظيفتها التنموية .